



## ورقة حقائق

# حول أثر الانقسام على المصالحة الوطنية والمجتمعية

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

رام الله - فلسطين

## مقدمة

تشكّلت حالات التجزئة والشرذمة في بنية المجتمع الفلسطيني على مدى عقود جراء ممارسات الاحتلال وسياساته في تدمير البنى المختلفة، ما ساهم في إدخال تغييرات قسرية على البنى الديموغرافية (تغييرات على التركيبة السكانية، وتغييرات جذرية على المواقع السكنية، وتغييرات على السكان من حيث التركيبة العرقية، والدينية، والاجتماعية والاقتصادية)، تتجه نحو شرذمة المجتمع الفلسطيني وتشتيته، وإعادة بناء حيزه بأبعاده المادية كالمكان، والجغرافيا، والاقتصاد، والمؤسسات، والأبعاد المعنوية والفكرية، لنصل إلى تجمعات ومعازل وجاليات داخل فلسطين التاريخية وخارجها.<sup>1</sup>

وما تجلت إليه تلك الحالة بالصراع الدامي بين حركتي فتح وحماس، شكلت العلامة الأكثر اندحاراً في تاريخ القضية الفلسطينية، وترتبت عليها تداعيات على الصعد والمجالات كافة، وحملت في طياتها أبعاداً ومخاطر تجاوزت الأحداث بحد ذاتها، من حيث التداعيات الخطيرة التي مست بجوهر القضية الفلسطينية ومشروعها الوطني التحرري، وكذلك على تركيبته وبنيته الاجتماعية والنسيج المجتمعي، وتكاد تطيح بالقيم والمفاهيم والعيش المشترك.

منذ حدوث الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، عقدت الكثير من اللقاءات والتفاهات بينهما تارة، وبين الفصائل والقوى الفلسطينية مجتمعة تارة أخرى. إلا أن الوقائع كانت تعكس حقيقة الاختلاف والفرقة بين الأطراف، حيث زاد العنف المجتمعي، وقمع كل من تحدث لإنهاء الانقسام في الشارع الفلسطيني، لاسيما المرأة في وقفها الاحتجاجية العام 2011. ويعرض جدول رقم (1) تلك اللقاءات والتفاهات:

### جدول رقم (1): لقاءات المصالحة وتفاهاتها

المكان	التاريخ	اللقاء
حوار الفصائل في القاهرة	2005	لقاء الفصائل الفلسطينية والاتفاق على عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
اتفاق مكة	2007	لقاء بين حركتي فتح وحماس في المملكة العربية السعودية.
السنغال	2007	لقاء بين حماس وفتح في داكار، عرف باسم "بيان داكار".
المبادرة اليمنية	2008	لقاء بين حركتي فتح وحماس في صنعاء، وعرف باسم "وثيقة صنعاء".

<sup>1</sup> أيمن عبد المجيد. البيئة التكنولوجية لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين المحتلة: ورقة مقدمة إلى شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

2009	الوثيقة المصرية	قدمت مصر ورقة من عدة بنود للفصائل الفلسطينية، ووافقت عليها حركة فتح، فيما طالبت حماس إدخال بعض التعديلات عليها، ما أدى إلى فشلها.
2011	اتفاق القاهرة	الاتفاق الذي وقع في عهد المجلس العسكري المصري، بإشراف رئاسة المخابرات المصرية.
2012	اتفاق الدوحة	حيث وقعت حركتا فتح وحماس اتفاقاً للمصالحة، نص على إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتشكيل حكومة توافق وطني.
2012	المبادرة المصرية	دعا إليها الرئيس السابق محمد مرسي العام 2012، وجرى خلالها توقيع اتفاق بين الرئيس محمود عباس وخالد مشعل، نصت على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات عامة خلال عام.
2014	اتفاق الشاطئ	جرى توقيعه في منزل إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ في مدينة غزة، ونص على تشكيل حكومة توافق وطني، وإجراء الانتخابات بعد عام من تاريخه.
2017	الرعاية المصرية	ما زالت مفاوضات القاهرة مستمرة -تراوح مكانها منذ العام 2017- وسط دعوات روسية جديدة لاستضافة طرفي الانقسام، نهاية العام 2018.

لم تر تلك الجولات من الحوارات الوطنية والاتفاقات النور، بل باءت جميعها بالفشل، ويعزو البعض سبب الفشل المتراكم في تلك اللقاءات المكوكية، باستثناء المكونات المجتمعية المختلفة من تلك اللقاءات، اقتصرها على مصالح حركتي فتح وحماس. ولفقدان الأمل والمصادقية في تلك الحوارات التي تجري خارج الوطن، ترى شابة غزية ضرورة البث المباشر لتلك الحوارات واللقاءات، لنرى ونسمح مدى الجدية والمسؤولية التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية مع حالة الإقصاء للمكونات الفلسطينية المختلفة، كما يرى مواطن غزي أن المصالحة تراوح مكانها ضمن مصالح فصائلية ضيقة قائلاً:

"ما هو كل مرة بيحكوا في مصالحة وبيطلع الحال كذب، وبيختلفوا على مصالحهم في الأول، قالوا خلص حنقرج وصدقنا حالنا أعطونا أمل، وبعدها الله وكيل ما شفنا إلا كل شي طلع عالفاضي، واختلفوا أزود من أول، ولا وزعنا حلو ولا انبسطنا على هالمصالحة، بصراحة في ناس معنية ما تصير مصالحة لأنهم مستفيدين من

الوضع، مش منكوب غير الشعب، أنا صاحب محل، دفترتي ديون 100 ألف شيكل على الناس، وفي هالوضع مش قادر أطلب منهم، ما في رواتب، ولا شغل، ولا حتى حاجة نقدر نضغط عليهم يجيبوا فلوسي".

## أولاً. أثر الانقسام على الأوضاع الاجتماعية

أنتجت أحداث الانقسام، وما رفقها من حالة فوضى وعنف مجتمعي، الكثير من الضحايا والإصابات، وتزايدت تلك الحالات مع تعمق الانقسام ومأسسته طوال 11 عاماً، على الرغم من كافة اللقاءات والحوارات التي ذكرناها سابقاً.

### 1. انتشار حالة الفوضى والإحباط بين الجمهور الفلسطيني

لا توجد جهة، أو ربما بيت، لم يتضرر بفعل استمرار الشرخ الحاصل في النسيج الوطني والمجتمعي، والاستقواء على المجتمع من حيث هيمنة السلطة التنفيذية، أو أجهزة الأمن، ومصادرة الحريات العامة، ومظاهرها عديدة، لاسيما الاعتداء على المسيرات، ومنع التجمع السلمي وحق التظاهر، والتعدي على حرية الرأي والتعبير، وسلسلة مراسيم بقوانين تحد من الحقوق المدنية، وتتنافى حتى مع مبرر إصدارها حسب القانون الأساسي.<sup>2</sup> وضمن السياق الاجتماعي القانوني، جاء الصراع على الحكم، والتنازع على الصلاحيات في السلطة الوطنية بين حركتي "فتح" و "حماس"، ليشهد النظام القانوني مزيداً من الانهيار؛ نظراً لتنامي حالة الاقتتال الداخلي وتفاقمها بين قطبي السلطة، التي اتخذت العديد من الأشكال.<sup>3</sup>

فيما يخص النساء الفلسطينيات، تعرضن لعدة انتهاكات أمنية وسياسية جراء استمرار الانقسام وتعمقه. وتمثلت تلك الانتهاكات في حق التعبير عن الرأي في استخدام القوة المفرطة تجاه المواطنين، وفرض رقابة إلكترونية عليهم بشتى الوسائل، وبخاصة الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب العديد من المواقع الإلكترونية المعارضة. وقد شهد العام 2017، نكسة إضافية لحرية ممارسة الحق في التعبير، وتنفيذ الاعتقالات التعسفية على خلفيات حقوقية وسياسية في الضفة الغربية، وذلك بعد إقرار السلطة الوطنية قانون "الجرائم الإلكترونية".<sup>4</sup>

<sup>2</sup> شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. "محطات طويلة من الحوار الوطني لإنهاء الانقسام ... هل تتجح الجهود هذه المرة؟"، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>3</sup> محمد أبو مطر. "تداعيات الانقسام على ممارسة الحقوق والحريات وسيادة القوانين المنظمة لها في قطاع غزة"، في: أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة ... معالجات قانونية مختارة، رام الله: معهد الحقوق-جامعة بيرزيت، 2014، ص 71.

<sup>4</sup> هبة الدنف. انتهاكات حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات الاجتماعية والأمنية في قطاع غزة أثناء الانقسام، رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، 2018، ص 8.

ازدادت الاعتقالات التعسفية على خلفيات سياسية؛ ففي قطاع غزة رصدت هيئات حقوق الإنسان والدراسات ذات العلاقة، مئات الشكاوى على خلفية الاعتقال التعسفي، وسوء الأوضاع الاجتماعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في السنوات التالية (جدول رقم 2):<sup>5</sup>

**جدول رقم (2): حالات الفوضى المجتمعية والقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
نتيجة الانقسام السياسي (2010-2017)**

2010	- عايش المجتمع الفلسطيني وضعاً اجتماعياً صعباً رافق سنوات الانقسام منذ العام 2007، وحتى مطلع العام 2010، وازدادت الأوضاع سوءاً نتيجة تشديد الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة من جهة، وتشديد القبضة الأمنية لكل من السلطة الوطنية، وحركة حماس على قطاع غزة من جهة أخرى. - سجلت 321 شكوى على خلفية الاعتقالات السياسية التعسفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
2011	- خرجت حركات احتجاج شبابية "15 آذار" في العام 2011، احتجاجاً على استمرار حالة الانقسام، والدعوة إلى الوفاق الوطني. غير أنها قوبلت برفض وقمع شديد في كل من الضفة الغربية، وبشكل أعنف في قطاع غزة، خاصة نشطاء الاحتجاج. - سجلت 271 شكوى على خلفية الاعتقالات السياسية التعسفية في كل من الضفة وغزة.
2012	- شهدت نهاية العام 2012، وبداية العام 2013 مناخات إيجابية ترافقت مع التوجهات الإيجابية نحو المصالحة الفلسطينية من العام 2012، إلا أن حق التجمع السلمي في قطاع غزة والضفة الغربية كان ممنوعاً، وسرعان ما تراجعت الآمال بإتمام المصالحة الفلسطينية. - سجلت 226 شكوى على خلفية الاعتقالات السياسية التعسفية في كل من الضفة وغزة.
2013	- شهد العام 2013 تراجعاً في حرية التجمع السلمي، وزادت المشاحنات بين طرفي الانقسام من جديد. - اللافت للانتباه في هذا العام، إغلاق مئات المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في الضفة وغزة، ما زاد من معاناة المواطنين الاجتماعية على مستوى العاملين في الجمعيات، والشرائح الاجتماعية التي تتلقى خدمات من تلك المؤسسات والجمعيات، بسبب توقف الخدمات التي كانوا يتلقونها عبر مشاريع وأنشطة تلك المؤسسات، بما فيها الخدمات الصحية، والتعليم، والزراعة، وخدمات الإغاثة

<sup>5</sup> للاستزادة، انظر :

- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للعام 2013.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للعام 2015.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثامن عشر.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثالث والعشرون.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للعام 2017.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي للعام 2016.

	والتنمية.
2014	<ul style="list-style-type: none"> <li>- واصلت الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة في رام الله، وحركة حماس في غزة خلال العام 2014، اعتقال المواطنين بشكل غير قانوني، وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، وظل الطابع السياسي لتلك الاعتقالات والاستدعاءات هو الغالب لتلك الانتهاكات.</li> <li>- على الرغم من توقيعه "اتفاق الشاطئ" في نيسان/أبريل 2014، فإن الاعتقالات السياسية استمرت، ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حالات تعذيب وسوء معاملة تمت من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.</li> </ul>
2015	<p>ظلت حالة الانقسام والصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، المحرك الأبرز لانتهاكات حقوق الإنسان واستمرار حالة الفوضى على المستوى الداخلي، ولم تقلح كل الجهود في إنهاء حالة الانقسام على الرغم من توقيع اتفاق المصالحة، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في منتصف العام 2014، ما انعكس سلباً على حالة الفوضى المجتمعية، وزيادة الانتهاكات التي وقعت خلال العام 2015 ذات العلاقة الوثيقة بحالة الانقسام، وأهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تواصلت جرائم الحق في الحياة والاعتداءات على السلامة الشخصية، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح، ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المزيد من قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمة قتل على خلفية ما يسمى بـ "قضايا الشرف". ووفقاً لتوثيق المركز، قتل خلال العام (37) شخصاً، (20) منهم سقطوا في قطاع غزة، و(17) آخرون في الضفة الغربية. وكانت أبرز الجرائم تدرج ضمن السياقات التالية: سوء استخدام السلاح، استخدام السلاح في النزاعات الشخصية والعائلية، جرائم القتل على خلفية ما يسمى بـ "قضايا الشرف".</li> <li>- تعرض العشرات من نشطاء حركة فتح والعمالين السابقين في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله للاعتقال لفترات متفاوتة، وواجهوا في كثير من الأحيان تهمة "التخابر مع رام الله".</li> <li>- تعرض العشرات من المواطنين المحسوبين على الحركات الإسلامية: حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما، للاعتقال والاستدعاء على أيدي الأجهزة الأمنية، وتجاوز عدد الشكاوى التي قدمت لهيئات حقوق الإنسان 180 شكوى.</li> <li>- وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2015، عدداً من الحالات المتعلقة بالاعتداء والسلامة البدنية والشخصية، اقترفت من قبل جهات رسمية وغير رسمية، كان أبرزها: تفجير عبوة ناسفة في صراف آلي تابع لبنك فلسطين، اعتراضاً على عدم صرف رواتب لموظفي غزة، وأغلق البنك على أثرها فترة وجيزة. تعرضت مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة إلى اقتحام نحو 40 شخصاً، وقاموا بتعطيم أجهزة الحاسوب والطابعات.</li> </ul>
2016	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشير المعطيات إلى سوء واقع الحريات وانتشار العنف؛ على سبيل المثال، سجلت تقارير حقوق الإنسان المختلفة ارتفاعاً في مستوى الجريمة والإدمان والمشكلات الاجتماعية بين العائلات خلال العام المنصرمين.</li> <li>- استمرت انتهاكات حرية التعبير في كل من الضفة وغزة، توجّها تبعات الانقسام الفلسطيني التي</li> </ul>

<p>دخلت عامها العاشر، واستمر طرفا الانقسام في الاستخدام السيئ للقوانين القائمة لتقييد حرية التعبير وتغييب حرية الوصول إلى المعلومات. وقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي المسرح الأبرز الذي عملت السلطات على تقييد حرية الرأي فيه، من خلال ملاحقة نشطاء الفيسبوك على خلفية آرائهم السياسية وانتقادهم للسلطات العامة.</p>	
<p>2017 - ارتفع عدد الوفيات في ظروف غامضة خلال العام 2017 إلى (40) حالة، مقارنة بـ 23 حالة في العام 2016. وقد توزعت على 23 حالة في قطاع غزة و17 في الضفة الغربية. ومما يجب ذكره أنه تم رصد 5 وفيات وقعت داخل أماكن احتجاز، 4 منها في قطاع غزة، وواحدة في الضفة. إضافة إلى ذلك، قتلت (10) نساء ضمن حوادث سوء استخدام السلاح والعبث فيه، بواقع حالة واحدة في الضفة الغربية، و(9) في قطاع غزة.</p> <p>- خلال العام 2017، ارتفعت حدة تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام، وبخاصة بعد إعلان حماس عن تشكيل اللجنة الإدارية في غزة في شهر آذار/مارس (أزمة الرواتب)، وقد بلغ تقاوم أوضاع سكان القطاع وحقوقهم الاجتماعية والثقافية مستوى لم تصله من قبل؛ فقد تزايدت حالة التسول بين الأطفال والنساء، وانتشار عمالة الأطفال، بعد أن اتخذت السلطة الوطنية مجموعة قرارات، أبرزها تخفيض نسبة الراتب، وإحالة موظفي قطاع غزة العموميين إلى التقاعد، وتقليص مخصصات الخدمات الصحية. في المقابل، ارتفعت الأسعار وفرضت رسوم وضرائب إضافية على المواطنين والتجار في قطاع غزة من قبل حركة حماس.</p> <p>- استمرت تلك الانتهاكات والأوضاع الاجتماعية في التدهور في العام 2018 وحتى الآن، على الرغم من محاولات قطر إدخال أموال لموظفي حركة حماس، وسولار لمحطة توليد الكهرباء.</p>	

تري مواطنة من جنين أن الواقع الأمني بدا قلقاً لها، وبدأ يشكل هاجساً على حياة أسرتها:

"الوضع السياسي العام أشغل بالي وأخافني على ابني من الانجرار في تيار التصفيات والانتقام، وخوفي على بناتي من أن يتم ابتزاز شقيقهن فيهن. أفرج عن ابني وعادت قوة من المخابرات لاعتقاله في شهر شباط من العام 2014 على ذات التهمة، واعتقل خلالها مدة شهرين في سجن أريحا. يمكن تقييم الوضع اليوم بأنه مقيت وسيئ للغاية أن تستذكر معاناة كهذه، وأنه لا بد من طي صفحة الانقسام وعدم الانجرار خلف الأحزاب السياسية التي تودي بالبلد إلى الهاوية".

(امرأة من جنين)

باتت حالات الاحتجاز والاعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة تتم تحت ذرائع مختلفة، تسوغها المنظومة الأمنية دون أي مراعاة لخلق بيئة آمنة تعزز المصالحة المجتمعية، بل باتت ضمن قوائم إضافية تعيق المصالحة.

"بحضوري إلى مقر المباحث العامة بغير سبب ودون أمر من وكيل النائب العام، حاولت الاستفسار من قبل بعض ممن له علاقة معهم، ويعملون في السلك الأمني لحركة حماس، فأتاني الخبر بأن الموضوع بسيط ويتعلق بشيء له علاقة بما أنشره على صفحتي على الفيسبوك. توجهت في اليوم التالي إلى مقر المباحث العامة، ومن هناك تم تحويلي إلى قسم ما يسمى بالمصادر الفنية، وهو قسم مختص بالجرائم الإلكترونية، تم أخذ إفادتي بعد مواجهتي لبعض المنشورات، وبالأخص أحد التعليقات لي على منشور لأحد أباغهم بينت فيه أن ما تفعله حماس ليس من الدين في شيء، وأن لهم ديناً غير الذي نعلم. تم توجيه تهمةتين لي هما إساءة استخدام التكنولوجيا، وإهانة الشعور الديني. تم تحويلي ومن ثم عرضي على النيابة العامة الذي أخذ شكل التحقيق فيه الإهانة والتوبيخ، بدون أن يكون لي أدنى حق في الرد على ما يكال لي من اتهامات، وما أستمع إليه من تحقير وذنب، وتم إيقافني لمدة 15 يوماً على ذمة القضية إلى سجن معسكر جباليا (سجن للجنائين).

(مواطن من غزة)

## 2. ماهية لجنة المصالحة المجتمعية ذات المنظور العشائري

على مدار السنوات العشر الماضية ضج قطاع غزة والضفة الغربية باللقاءات والمؤتمرات والمقالات والتحليلات والأبحاث حول المصالحة الوطنية والمجتمعية. لم تستد تلك القراءات إلى الواقع البنوي المحاط بمفهوم المصالحة الوطنية والمجتمعية الخاصة بسياقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، حيث ارتبط منظور العمل بروحية العشيرة، والمال السياسي العربي. لقد عقد الصلح المجتمعي لبعض عائلات الشهداء الستائة لضحايا الانقسام في قطاع غزة، وقامت لجنة المصالحة المجتمعية بتسليم عوائل 140 شهيداً شيكاً بقيمة 50 ألف دولار أمريكي، إنصافاً وتعويضاً وجبراً للضرر الذي لحق بهم، وبذلك تكون عوائل الشهداء قد أسقطت وتنازلت عن كافة حقوقها الشرعية والقانونية والعرفية المترتبة لها على المستويين المحلي والدولي.

بحسب الاتفاق "تقر لجنة المصالحة وعوائل الشهداء بأن هذا الاتفاق بات نهائياً ولا رجعة عنه، ولا يجوز النكوص عليه مهما كانت الأسباب واختلفت الدواعي، ومهما طال الزمن، كما تقر عوائل الشهداء بعدم المطالبة بأي مطالبات مستقبلية غير المتفق عليها في هذا الاتفاق، ويعتبر هذا الاتفاق مسقطاً لأي شكوى أو مطالبات سابقاً أو لاحقاً". عقدت ووقعت تلك الوثائق ضمن خمسة لقاءات مجتمعية ما بين اللجنة وأهالي ضحايا الانقسام، في العام 2017.

لم تكن تلك المهرجات تحاكي حالة المواطنين الفلسطينيين، بل رأوا فيها مصالح ضيقة تحاكي حالة  
مرحلية مصلحة ومناكفات سياسية معينة:

"أجو من دحلان وأخذوا أقوالنا وحكولي بدك تسامحي، ما بيدي حيلة، مشاكل أكبر  
من قصة ابني وانحلت، في ربنا بياخذ حق ابني، سامحت عشان المصالحة الوطنية،  
وعشان حق أولادنا الباقين، ربنا يفرجها عليهم ويشغلوا وتحسن أحوالنا. بس هما  
أجو من هان وانعكرت الدنيا تاني، ولليوم ما شفت وجههم، كانت الهم زيارة تانية ما  
كملوا معنا، ربنا يلطف بعباده، أنا مسامحة ومصالحة، والحق ربنا إلي بياخذه، وحق  
ابني عندو، وهو إلي يتكفل فيه، وبس بدنا نمشي، المهم الوضع يتحسن وينصلح  
الحال".

(امرأة من غزة - 55 عاماً)

ويعبر القاطنون في قطاع غزة عن واقعهم والكيفية التي تتعاطى بها الحركة السياسية مع مفهوم المصالحة  
في ظل واقعهم هذا:

"كل فصيل إلى ماذا يريد أن يصل، وتعد كل فصيل بمعتقداته ومتطلباته ضارياً  
بعرض الحائط ما يجب أن ينظر به للشعب ككل، للوطن وليس لصالح الحزب  
وحده، وأبناء الحزب أو الفصيل الذي يتبعه، في هذا أصبح الوضع الاقتصادي في  
أسوأ حالاته، وأدى إلى سوء المعيشة بداخل القطاع، وإلى انتشار شتى أنواع الجرائم  
وأخطرها، وانتشار البطالة والفقر، وكل ذلك له تأثيره على هذا الشعب بصورة عامة،  
هذه عبارة عن معاناة عامة يعانها الشعب الفلسطيني، وبالأخص الغزي".

(مواطن من غزة)

كما تشير المعطيات إلى أن هناك مواقف مجتمعية يمكن الاستدلال منها على توافق مجتمعي إلى حد ما،  
يهاض سياسات الانقسام والسياسات الناتجة عنه تجاه قطاع غزة، حيث تشير نتائج استطلاع للرأي<sup>6</sup> إلى  
أن: 84% يعارضون توقف السلطة عن دفع تكاليف كهرباء غزة، و88% يعارضون خصم رواتب  
موظفي السلطة في غزة، و64% متشائمون بفرص نجاح المصالحة، وتعتقد غالبية الجمهور الفلسطيني  
أن السلطة تهدف إلى معاينة السكان والضغط عليهم في غزة.

ثانياً. أثر الانقسام على الأوضاع القانونية والاقتصادية والثقافية

<sup>6</sup> استطلاع رأي عام رقم "64"، صادر عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

أثر الانقسام على بنى المجتمع الفلسطيني وهياكله كافة؛ سياسياً واقتصادياً وقانونياً وثقافياً وتعليمياً. وبعد أن عرضنا تأثيراته في القسم الأول من الورقة على الأوضاع الاجتماعية، نأتي إلى القسم الثاني، كي نرى ماذا فعل الانقسام في كافة مناحي الحياة السياسية العامة في فلسطين.

## 1. البنية التشريعية والتنفيذية والقضائية

ساهم الانقسام، عبر 11 عاماً، في تأسيس وبلورة سياقين سياسيين لقيادة مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ إحداهما في الضفة الغربية والآخر في قطاع غزة؛ كل منهما له رؤيته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتشريعية، حيث شكلت حماس المرجعية الأمنية (وزارة الداخلية والأمن الوطني)، فيما تسمى وزارة الداخلية في الضفة الغربية، تتبعها العديد من الأجهزة مثل المخابرات، والأمن الوقائي، والشرطة المدنية... الخ، ما عزز الشرخ وحالة التجزئة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان هناك وقع سلبي واضح لهاتين البنيتين في كل منطقة من حيث انتشار الفوضى، والجهوية، والعشائرية، بجانب الخلل البنيوي الاقتصادي الذي تجلّى تأثيره في قطاع غزة بشكل واضح، مقارنة مع الضفة الغربية، وارتفعت المصالحة المجتمعية والسياسية للتجاذبات الإقليمية، مبتعدة بذلك عن مصالح المواطن الفلسطيني، لصالح الفئوية والجهوية المفرطة.

لقد خلقت أحد عشر عاماً من الانقسام السياسي ميراثاً قانونياً، تعكف هذه الورقة على تسليط الضوء عليه، لا سيما بعد انتهاء حقبة الانقسام والاتفاق على المصالحة الوطنية التي يتوقع أن ينتج عنها توحيد المنظومة القانونية الفلسطينية.<sup>7</sup>

أصدرت حكومة حماس في غزة خلال اجتماعات منفصلة للمجلس التشريعي في غزة، (63) قانوناً، فيما صدر ما يقارب (190) قانوناً بقرار رئاسي في الضفة الغربية مع تطابق في تسمية بعض من القوانين كالتعليم العام مثلاً، الذي صدر في غزة في العام 2013، والذي صدر بالتسمية نفسها في العام 2017 في رام الله مع اختلاف كلي في المرجعيات والمضامين، حيث من الواضح أن المرجعية التشريعية في قطاع غزة بدأت تأخذ منحى دينياً.

"أشكيك لمين يلي أبوك القاضي، الدنيا كانت عابمة، وحماس إليّ إلها الحكم، وما كان حدا يقدر يوقف بوجههم، كان ابن أختي يجري معي، وما طلعنا بنتيجة، وقاتل ابني ما اعترف رغم كل الشهود إليّ شافوه".

<sup>7</sup> ورقة بحثية: التشريعات والقرارات الوزارية وقرارات اللجان الصادرة في قطاع غزة 2007-2017. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان.

إن غياب سيادة القانون، وغياب أي توافق وطني على المصالحة، عزز من الشعور لدى الجمهور الفلسطيني بأن الحقوق باتت مغيبة، حيث ترى امرأة فلسطينية من غزة حالها تعيش ما بين التشاؤم بحصول المصالحة، وتفاؤلها بالعيش المجتمعي المتصالح، وما بين الثأر ممن ساهم في قتل زوجها:

"ظز في المصالحة، هيا بدها تجيلي حقي، تعون حماس عرضوا عليا 135 ألف دولار، وأنا وابني ما رضينا، وبعوتوا ناس ووجهاء ومخاتير، وأنا ما رضيت، وحاولوا يقنعوا ابني من ورايا، وأنا حلفت غير اتبرا منه إذا بيعطيهم كلام ويخلص الموضوع. إن شاء الله ربنا يصلح الحال وتصير مصالحة، وخلي الناس تحل مشاكلها، بس عندي ما في مصالحة، ولا بسامح، أنا اشتريت الطلق ومجهزة القاتل، يصطلحوا على كيفهم".

(امرأة من غزة - 60 عاماً)

"أه كيف ما بدي مصالحة، بس بدون كذب يروحوا يحلو، واحنا بدنا إياها اليوم قبل بكرة، مش عشاننا عشان أولادنا يعيشوا إلهم كم يوم زي الخلق. يا بنت الحلال عندي كم زوج حمام بربيهم، أولادي بيحسبولهم باليوم لحتى يكبرن ويعوهن، ويجيب الواحد فيهم بنطلون يلبسه".

(رجل من غزة)

## 2. تأثيرات الانقسام الاقتصادية

في حقيقة صادمة كشفتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهي أن أكثر من ربع الشباب فقراء العام 2017، فليست هنالك فرص عمل، وتجلى الانهيار الاقتصادي للدرجة التي لم تعد هنالك أي فرص مستقبلية للشباب والشابات إن ظل الوضع السياسي مأزوماً وعلى حاله، فغالبية الأسر الفلسطينية تأثرت اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فهناك 84.6% من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، تأثرت، بشكل واضح، بحالة الانقسام.<sup>8</sup>

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسب الفقر بين الأفراد تتزايد بشكل مهول مع مرور السنوات، ولتنظر إلى إحصائية الفقر ما بين العامين 2010 و2017، كي نرى زيادة الفقر وتعمقها على النحو التالي:<sup>9</sup>

<sup>8</sup> مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة، للأعوام 2009-2011، 2017.

2017		2010		المنطقة
الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	
5.8	13.9	8.8	18.3	الضفة الغربية
33.8	53.0	23.0	38.0	قطاع غزة

لقد كان للانقسام تأثيرات سلبية وواضحة على المجتمع الفلسطيني ككل، وعلى المرأة الفلسطينية بشكل خاص، إضافة إلى إقصاء النساء عن المشاركة السياسية. وطالت تلك التبعات والتأثيرات، النسيج العائلي والمجتمعي، ما حرّمها من المساهمة في جهود المصالحة المجتمعية، وتقديم رؤية مستقبلية في آليات العدالة الاجتماعية. إن اجتهادات بناء المفهوم العام للمصالحة المجتمعية، بما ينسجم مع وجود عقد اجتماعي يستند إلى فكرة المواطنة، وإقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية -وفقاً لوثيقة الاستقلال، ووثيقة حقوق المرأة- يساعد في استعادة الوحدة وترتيب البيت الداخلي وتحقيق الحريات. إن المصالحة المجتمعية مقدمة لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وبالتالي فإن غياب الإرادة السياسية من شأنه أن يعيق الانطلاق لعمل تجمع المصالحة المجتمعية.<sup>10</sup>

لقد برزت العديد من القضايا والتحديات في الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لعل أهمها أن 80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الدولية، وأكثر من 70% منهم يعانون من عدم وجود غذاء صحي. كما أشار تقرير آخر إلى انتهاكات في الحق في العمل، حيث تشير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى غياب البيئة الصحية لمعايير وشروط العمل، وقد رصدت الهيئة 18 حالة وفاة لغياب شروط ومعايير السلامة، كذلك ما زالت هناك إشكاليات في تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتم رصد إشكاليات في المساءلة والمحاسبة عن تلك الانتهاكات من قبل الهيئة، إضافة إلى أشكال انتهاكات مرتبطة في الحق في الضمان الاجتماعي، مثل انتهاك الحقوق المالية لذوي الشهداء والأسرى، حيث تلقت الهيئة 14 شكوى، تضمنت تلك الانتهاكات، وحرمانهم في الحصول على المخصصات المالية المقررة لهم وفق القانون.<sup>11</sup>

حذرت الأمم المتحدة في تقرير صادر عنها في تموز 2017، بعنوان "غزة بعد عشر سنوات"، من أن القطاع قد يكون بالفعل أصبح "غير صالح للحياة"، بعد مرور سنوات عدة على الحصار الذي فرضته

<sup>10</sup>هداية شمعون. ورقة تطوير مشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية بعد تسع سنوات من الانقسام، مركز مسارات، 2016:

<https://goo.gl/RJ83pU>

<sup>11</sup> التقرير السنوي الثالث والعشرون للهيئة المستقلة، صدر العام 2017.

عليه إسرائيل، وبعد سيطرة حركة حماس عليه، وتفاقم المشاكل الاجتماعية والبطالة. وفي تقرير سابق للأمم المتحدة صدر في العام 2012، حذر من أن يصبح الشريط الساحلي الضيق "غير صالح للحياة" بحلول العام 2020 في حال عدم القيام بأي شيء لتخفيف الحصار.<sup>12</sup>

لم تكن الأوضاع المعاشية في قطاع غزة بهذا اليسر كما تراه امرأة غزية، وبخاصة مع فقدانها المعيل وزيادة مسؤولياتها الأسرية، حيث ترى أن لا مستقبل للأطفال وللابناء والبنات، فالمستقبل مجهول وسوداوي، وترى أن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية هي بالسوء ذات والسوداوية ذاتها كما نظرتها للمستقبل:

"ضيعونا وضعوا مستقبل أولادنا، عندي 3 شباب خريجين مش لاقين ياكلو، ولا حتى معهم شيكل يحلقو، منكوبين إحنا الشعب، والباقي قاعد على الكراسي ومكيف، ولا هامو الشعب، قسماً بالله ابني بالساعة بزن بدو مني فلوس يحلق، من وين أجب، زوجي عنده بسطة فلافل بترزق منها، كان الوضع كويس وماشي الحال، الحين بعد ما أخذت حماس الحكم نكبة وحلت علينا، يا بنت الحلال أي نعم فتح كانت تسرق، بس كانت تطعمينا بجنبها، هدول يا عمي لحبايبهم، واللي خارج عن ملتهم ما لو نصيب بشي الله وكيلك".

### (امرأة من غزة)

"والله والله سيئ للغاية، وخليها مستورة، بدون وجع قلب، يا ريت معي ذهب ولا عندي حاجة أبيعها، كان على كل حال بلبي طلبات هالأولاد الغلابة، والله من القلة أولادي هما 3 برابطو عشان 200 شيكل نقدر نمشي حالنا، واللي بقول ليش بتخليهم يروحوا للموت ييجي يطعميهم ويفنش علينا كيف عايشين، كل الأحزاب والتنظيمات في البلد بتشتغل إلها، ودوبها مصلحتها، يا مين ركن لما كانت تيجي كابونة، ويدلونا عليها، غير نتصور معهم، ابني طردهم وحلف ما يدخل حدا علينا من كثر ما هما بذلوا بأبونا".

### (امرأة من غزة - 60 عاماً)

## 3. الصحة وواقع الانقسام

<sup>12</sup> وكالة 24 France. غزة بعد عشر سنوات: الأمم المتحدة تحذر من أن القطاع قد يكون "أصبح غير صالح للحياة"، نشر في 11 تموز

<https://goo.gl/yy18nt>.:2017

يواجه المواطنون في الأراضي الفلسطينية انتهاكات خطيرة لحقوقهم الصحية بسبب تدني مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهم، بسبب التحديات التي أثرت سلباً على كل مكونات القطاع الصحي الفلسطيني، وذلك بسبب التداعيات السلبية للاحتلال والانقسام على الأوضاع الصحية، فالاحتلال تسبب، وما زال، بحصاره وممارساته الممنهجة، بتردي الأوضاع الصحية، كما تسبب الانقسام الذي زج القطاعات الخدمية، ومنها قطاع الصحة، في أتون التجاذبات والصراعات السياسية، بالحيلولة دون إدارة القطاع الصحي على نحو أفضل، بل إنه ساهم، بشكل كبير، في تراجع الخدمات الصحية، سيما مع العجز الكبير في المخصصات المالية للقطاع الصحي، مقارنة مع القطاع الأمني لكل من طرفي الانقسام.

إذ سجلت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 76 شكوى بشأن الحق في الصحة، كما نوهت الهيئة في تقريرها إلى استمرار تعرض منظومة العمل الصحي في قطاع غزة إلى تهديدات خطيرة، أدت إلى تداعيات كبيرة على وضع الحق في الصحة، من حيث الأدوية، والمستهلكات الطبية، ومواد المختبرات، وتعطل المعدات الطبية، ونقص في مواد المختبرات واحتياطي الدم، وإشكاليات في التحويلات الطبية. كما رصدت الهيئة 10 وفيات ناتجة عن شبهة الإهمال الطبي بواقع 8 حوادث في غزة، و2 في الضفة الغربية، وتشير تقارير مؤسسات حقوق الإنسان الأخرى في قطاع غزة، إلى واقع المأساة في القطاع الصحي، التي أدت إلى حالات وفاة عديدة، بجانب غياب أي آليات للتحويلات الطبية، أو علاج في ظل الإغلاق والحصار الذي يشهده قطاع غزة.<sup>13</sup>

كما تشير المعطيات إلى أن انعدام البيئة الصحية وانتشار الأمراض بسبب المساكن السيئة، حيث أشارت امرأة غزية إلى أنها تعيش مع عائلتها المكونة من 9 أفراد منذ خمس سنوات في كرفان، وغالبية الكرفانات أصبحت مهترئة وغير صالحة للسكن، حيث فقدت العائلة أحد أطفالها نتيجة البرد الشديد.

#### 4. التعليم والثقافة ووقوع الانقسام

لعل أهم ما يواجه التعليم هو بروز نظامين تعليميين واحد في الضفة وآخر في قطاع غزة، حيث شرعت حكومة حماس قانوناً خاصاً بالتعليم، كما تم التتويه إليه سابقاً في العام 2013، وقانون شرعه الرئيس بقرار في العام 2017، ولكل منهما منظوره التعليمي والفكري والفلسفي، حيث يعزز ذلك حالة الانقسام والشرخ المجتمعي، من خلال بروز منظومة ثقافية وفكرية مختلفة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

كما يواجه التعليم تحديات مختلفة، وبخاصة في قطاع غزة الذي يعاني طلبته من عدم القدرة على الحراك والتعلم خارج القطاع. وقد سجلت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن 15 شكوى تضمنت ادّعاءات للحق في

<sup>13</sup> لمزيد من المعلومات، يمكن الوصول إلى التقارير السنوية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

التعليم كفصل مدرسين، وشكاوى تتعلق بالحریات الأكاديمية، وتوفير وسائل مساندة تعليمية للطلاب.<sup>14</sup> كما بات واضحاً أن هناك تدخلات أمنية في سلك التعليم، فقد واجه الشباب من جنين (أ) و(م)، الفصل التعسفي، بعد أن تم تعيينهما في سلك التعليم خلال فترة حكومة حماس، وبعد سقوط الحكومة، تم اعتقالهما من جهاز أمني وإهانتها وتعذيبهما.

يرى شاب غزي أن الحصار على قطاع غزة ساهم في صعوبة حراكه للسفر لإنجاز تعليمه، الأمر الذي يشبه السياق ذاته الذي ساهمت به القوة المسيطرة على غزة في الحد من إجازة التعليم:

"حرية التنقل ما بين غزة والخارج حدثت من إمكانية سفري للخارج، تقديم لمشروع مسابقة في هولندا حول المرأة والطفل، وما قدرت أدخل بالجولة الثانية، لأنه لازم أكون بهولندا، والحلم هذا انتهى، وبطل له وجود، وحاولت أنفذه في غزة بس للأسف ما قدرت، لأنه حماس بتوخذ ثلثين المبلغ المرصود للمسابقة".

(مواطنة من غزة)

كما تشير المعطيات إلى تراجع في الحالة الثقافية في قطاع غزة جراء الانقسام والحصار، حيث باتت النشاطات الثقافية منحصرة في النشاطات والمناسبات الدينية والوطنية، وبخاصة مع تراجع دور الثقافة الرئيسية مثل مركز رشاد الشوا الثقافي ... ووزارة الثقافة في قطاع غزة، والقصف الأخير لمركز سعيد المسحال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ... بالمقابل، تشهد رام الله وجزء من مدن الضفة حالة من النشاطات الثقافية والمهرجانات التي تقودها البلديات، والمراكز الثقافية والفنية، والمبادرات الشبابية، سواء بجهود ذاتية أو تلك الممولة.

ويمكن إجمال القضايا السابقة بما آلت إليه من مضاعفات السلوك السلبية داخل المجتمع، والموجهة ضد النساء تحديداً منها:<sup>15</sup>

- زيادة المنازعات والمشكلات الزوجية، وانتشار حالات العنف ضد النساء والزوجات تحديداً (عنف لفظي، وجسدي، وجنسي).
- ازدياد حالات الانفصال والطلاق، وزيادة الخلافات ما بعد الطلاق، منها لأسباب تتعلق؛ بالنفقة، والحضانة، والوصاية على الأبناء، ودفع المؤجل ... وغيرها.

<sup>14</sup> التقرير السنوي الثالث والعشرون للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

<sup>15</sup> مركز العالم العربي لبحوث التنمية - أورد؛ دراسة حول تبعات الانقسام أعدت لصالح مؤسسة مفتاح.

- ازدياد حالات القتل ضد النساء تحت مسميات عديدة للهروب من العقوبات الحقيقية، أبرزها القتل على خلفية ما يسمى "الشرف".
- صراعات سياسية بين العائلات تلقي بظلالها على النساء: أدت حالات القتل والاعتقال في كلتا المنطقتين إلى خلافات حزبية وعائلية شديدة. وكانت هذه الخلافات شديدة الوطأة في القطاع بشكل أكبر من الضفة. وانتشرت الثارات العائلية بشكل كبير.
- الهجرة القسرية للعيش في الضفة بدلاً من غزة: نتيجة للخوف الذي ترافق مع الانقسام، فقد فضلت العديد من النساء ترك بيوتهن وذويهن والانتقال من القطاع إلى الضفة، وكانت الحالات كثيرة علماً أن العكس لم يحدث إلا قليلاً.
- فصل النساء من الوظائف الحكومية بالضفة، واستنكاف الأخرى في القطاع: بدا واضحاً أن الفصل من الوظيفة الحكومية تزامن بقوة عقب حدوث الانقسام كردة فعل سريعة بين الحركتين. ففي الضفة، تم فصل الموظفين/ات الحكوميين/ات المحسوبين/ات على حماس، وطالت أقرباءهم/ن أيضاً. واستمرت هذه الحالة حتى الآن مع استمرار المطالبات الحثيثة بعودتهم إلى وظائفهم، ولكن دون جدوى.
- خوف النساء من تنامي الحساسية الحزبية والأمنية: على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على الانقسام، تتزايد مخاوف النساء على أنفسهن وأسرهن فأكثر، نتيجة تنامي الأحقاد بين مناصري ومناصرات، ومؤيدي ومؤيدات الحركتين.

وفي ظل هذا الواقع، وكما تم ذكره سابقاً، ما زالت النساء الفلسطينيات أكثر انكشافاً ومعاناة للسياق الاقتصادي والسياسي المعاش.

### منظور المصالحة الوطنية والمجتمعية القائم ... منظور إقصائي طبقياً وجندرياً

إن عملية الإقصاء والتهميش الواردة للنساء والفقراء والعمال ضمن حالة الحوار والجدل على آليات إنهاء الانقسام، شكلت حالة من ردود الأفعال حول كل ما يتم، حيث ترى مجموعات مجتمعية مختلفة أن تلك الحالة ما هي إلا خدمة لنخب اقتصادية وسياسية على حساب الطبقات الاجتماعية الكادحة والفئات المجتمعية، وبخاصة النساء والأطفال والشباب.

وإن قراءة المقتبسات اللاحقة لامرأة غزية هي تعبير عن حالة الإقصاء لمشاركة النساء والشباب والأطفال، في حالة بعض الصكوك والصلح العشائرية، التي دفع ثمنها من الإمارات بشيك مالي جاف، لم يسع إلى التأسيس لحالة أسرية أو اجتماعية تقود إلى السلم والأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من رؤية تلك النسوة.

"أخ ردة فعلي لليوم وقلبي محروق ولا بعرف أنام لا ليل ولا نهار، 9 سنين المرجوم إله و9 سنين والنار شابة بقلبي وضلوعي. أنا إلي ولدين ولد معاق والثاني إلي تحمل كل الهم والغم، وهو زبي ما بدو إلا ياخذ حق أبوه، وإذا ما أخذه هو حياخدو العبد الصغير. مرة ابني كانت حامل، وولدت عند أهلها، وجابت ولد وسمته العبد، على اسم جده، وعبد هو إلي حبيب حق عبد، وهي عبد تعال خليها تشوفك وتتذكرك لما تكبر وتجيب حق جدك، صح يا عبد، العبد: صح صح. بدك تفهمي شغلة أنا مرة نسوانها قلل، ونشمية، وما بترضى إلا ما يرضي الله، وحق العبد ما حدا بجيب حق إلا صاحبه، كلهم بدهم إبانى طعم لمصالحهم من المختار للصغير فيهم، المختار تغلت عقده بالسكن، أكل في صحن واحد مع قاتل جوزي، وبدو يجيبي حق، في أولها وقفوا معي بالكذب، وبعدها ما حدا بين، بدهم يعطوني دية ويخلصوا على الموضوع وأنسى مودة زوجي، طلبت يصورولي زوجي وجسمه كله مقطع من التعذيب، ودفعت 12 ألف دولار للصور وللزق وأجار سيارات وميكرفونات، حتى قصة جوزي تصل للعالم".

(امرأة من غزة)

"لكن عشان أولادي وأولاد غزة سأرضى بالمصالحة والعمل معهم جنباً إلى جنب إن لزم الأمر".

(مواطن من غزة)

### روايات إضافية ما زالت تؤكد حالات الإقصاء والنفي والتهميش

إن الحديث عن المصالحة، كما تم التنويه إليه، ليس بعلاقات فصائلية ضيقة، بل هي قضية سياسية اجتماعية ثقافية، ونود، هنا، أن نسلط الضوء على حجم المعاناة التي آلت إليه أوضاع الأسر في قطاع غزة، والتي طالت مناحي مختلفة كالقصد، والتهجير، وصعوبة التواصل بين أفراد الأسرة الواحدة، كفقدان أحد أفراد الأسرة، الأمر الذي كان له تبعات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وقصة الشابة (ع) شاهد على هذه المعاناة:

"إحنا بعد هذا الحدث انقطعت علاقتنا بكل الجيران اللي حوالينا، وإحنا مش رح انسامحهم.. وما رح نسامح اللي قتل ابنا لحد ما نقله... وكثير أجا علينا جاهات عشان نصلح، وإحنا ما رح نصلح إلا لحد ما نقلت إلي قتل ابنا، حتى لو صار مصالحة أو غيره بين فتح وحماس، إحنا مش رح نسامح لحد ما نوخذ ثارنا. أجت علينا جماعة إصلاح آخر مرة عشان يخلجوا زوجي، ويصلح، ولكن أنا صرخت من

جوا لو يبجي هنية على داري إلا أطخه، وأطخ إلي معه، أنا ما بدي صلح. هذا الحكي ما بعني انه أنا بدي أزيد المشاكل ... لا ... في كثير مواقف كنت أوقف بوجه زوجي وأولادي انهم يتعاملوا مع أي استفزاز بعصبية وزعل ... وأهدّهم، وأحكيلهم إنه البدوي بعد ما مر 40 سنة على ثار أخوه حكالهم استعجلت. واحنا أي حدا كمان صار حماس من الأهل أو الجيران أو الأصحاب مانعينو يدخل بيتنا، ولما يبجوا على الدار أنا بطردهم وما بدخلهم ... ما بقبل حدا من حماس يخطي عتّبي".

(أم لسة أفراد قتل أحد أبنائها من غزة)

إن تجربة الفقد تجربة صادمة، من النادر أن تتجاوزها النساء دون دعم نفسي واجتماعي، وهذا الدعم لم يقدم بشكل ممنهج ومهني من الجهات ذات العلاقة، لذا تراكمت آثار الفقد وتعقيداتها لدى النساء، ما أدى إلى جعلهن لا يستطعن التسامح بسهولة كما يتحدث عنها الرجال، فالمصالحة والتسامح ليس فقط بجبر الضرر المادي، وهو لا يرتقي كمقابل مادي مع قهر وحزن وصدمة النساء بفقدان من يستندن إليه في مجتمع ذكوري، إن النساء تعبن، لأنهن كن وحيدات في مواجهة آثار الفقد، وتحمل المسؤولية مضاعفة دون حماية أو دعم اقتصادي واجتماعي ومعنوي من المحيط المجتمعي، ما جعلهن يصبحن أكثر قسوة على أنفسهن وعلى عائلاتهن، فهن يرفضن المصالحة، ويرفضن مسامحة القاتل الذي يعيش حياته كأن شيئاً لم يكن، لذلك جاءت كلمات النساء وتعبيرهن عما يعايشنه معبراً عن حجم الألم والقهر والظلم الذي تعرضن له، وما زلن وحيدات من أبنائهن أو أزواجهن أو إخوانهن.

كما ساهمت الظروف في تهجير الشباب الفلسطيني من وطنه، وقصة الشاب (م) من غزة الذي واجه الاعتقال التعسفي بسبب الانقسام والصراعات الفصائلية، حيث وصل به المطاف الآن إلى بلجيكا، ويعاني من صعوبة تواصله مع والديه وذويه في غزة.

وللمعاناة أوجه عدة، لعل أهمها، أيضاً، صعوبة التواصل بين المقيمين في الضفة وغزة. نذكر، هنا، قصة خلود التي عاشت ويلات الانقسام والحروب على غزة، إلى أن قادها نصيبها للزواج في الضفة الغربية، وحالت ظروفها الحالية دون مشاركة ذويها في حفل زفافها، والحال كذلك بالنسبة لها ولعائلتها.

#### استخلاصات ورؤية مفاهيمية: تأطير للسياسات

نتج عن المواجهة العسكرية والاختلاف على إدارة السلطة بين حركتي فتح وحماس في صيف 2007، إصابة البنى المعنوية الإنسانية، والبنى المادية والمؤسسية، بحالة من القهر واليأس، حيث شهدت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حالة قمع للحريات، واعتقالات سياسية طالت المئات، نتاج قيام كيانيين

لسلطتين سياسيتين وتنفيذيتين وتشريعيتين وعقيدتين أمنيتين، لكل منهما رؤيته الضيقة والمحكومة بهيمنة الحزب الواحد، والمصلحة الضيقة.

إن الحديث عن الصراع الفصائلي ونظام المحاصصة المتشكل في الأرض الفلسطينية، يقودنا إلى مقارنته مع أطر مفاهيميه كالعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والأمن الاجتماعي، بهدف مواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان قبل وأثناء التغيير، وإعطاء الحقوق للضحايا وتعويضهم -سواء مادياً أو معنوياً- ومحاسبة مرتكبي الجرائم، من أجل الوصول بالمجتمع إلى حالة الاستقرار، ويشمل مفهوم العدالة الانتقالية، أيضاً، المصالحة الوطنية بين الأطراف المختلفة، حتى يمكن إعادة بناء الدولة على أساس سيادة القانون، واحترام التعددية، وقيم الديمقراطية.<sup>16</sup>

تأتي أشكال التوافق السياسي والتفاعل بين الأحزاب والمكونات الفلسطينية والمجتمعية المختلفة، بهدف إنشاء مناخ يسمح بالتفاعل بين القوى السياسية والطبقات. وتتطلب المصالحة تحقيق العدالة، ضمن مرتكزات:<sup>17</sup> محاولة معالجة وتضميد الانقسامات الحادثة في المجتمع الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان، تضميد جراح المجتمع والأفراد، لاسيما من خلال كشف الحقيقة، إنصاف الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم، استعادة سيادة القانون، إصلاح المؤسسات، ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، تعزيز التعايش المشترك وتحقيق السلام، تعويض الضحايا وجبر الأضرار.

إن مقارنة المصالحة المجتمعية بالأمن الإنساني، كإطار تنموي قائم على "تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة وواسعة النطاق التي يتعرض لها في حياته وحرية"، حيث يتحقق الأمن الإنساني بتحقيق سيادة القانون، ويتقدم على أمن الدولة (أو السلطة المتنفذة في الضفة أو قطاع غزة كالحالة الفلسطينية). وتقتضي الضرورة الحديث عن مشروع المصالحة الوطنية والمجتمعية كمشروع سياسي، وليس كحالة تقاسم حصصي أو ضمن مصالح ضيقة. فالمصالحة الوطنية هي مشروع سياسي، الهدف منه في الحالة الفلسطينية تحقيق استقرار سياسي مجتمعي، يساهم في حالة السلم الأهلي والتضامن والطمأنينة، بعيداً عن الفوضى والظلم والعنف والفساد؛ مصالحة مجتمعية تمكينية للمجتمع باتجاه المواجهة والاشتباك في القضايا التحررية مع الاحتلال. هذا الواقع يتأتى من خلال تعزيز فكر الحوار المجتمعي المتضمن والمنطلق من منظور النوع الاجتماعي.

ومن أهم الاستنتاجات:

<sup>16</sup> <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461075>

<sup>17</sup> <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461075>

1. لم يكن للمؤسسة التشريعية دور واقٍ لهذا الواقع، بل لم توطر عملها كداعم للانقسام فقد، بل معززل له، من خلال بروز منظورين تشريعيين لكل منهما مرجعيته ورؤيته.
2. بما أن المصالحة المجتمعية تعتبر آلية بغية تحقيق الاستقرار الوطني من منظور الأمن الإنساني، فهذا يحتاج إلى تناول الدلائل الأمنية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.
3. إن توجهات لجنة المصالحة المجتمعية لحل القضايا في سياق مالي، هي رؤية قاصرة، تعبر عن منظور ذكوري وعشائري في العمل.
4. كما تشير المعطيات إلى أن الحديث عن المصالحة المجتمعية بات مجتزأً بحلقات ضيقة ضمن علاقة كل من فتح وحماس، حيث أصبحت تلك الحلقات المحدد الرئيس لمعنى المصالحة المجتمعية، بمعزل عن أي مكونات مجتمعية وسياسية واقتصادية وثقافية أخرى.
5. لم يُخفَ على أحد، أن الظروف التي يعيشها قطاع غزة أخذت متغيرات كثيرة ارتبطت بنيوياً بحياة الناس سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، حيث نوه حراك ارفعوا العقوبات إلى الكثير من تلك القضايا التي باتت مطلباً شعبياً في الضفة الغربية لرفع المأساة والظلم على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة.

أجندة سياساتية تساهم في تعزيز المصالحة الوطنية والمجتمعية والسلم الأهلي<sup>18</sup>

لا مجال للشك في أن التداخل والصراع ما بين المشروع الوطني التحرري، ومشروع بناء الدولة "السلطة الفلسطينية"، الذي من الواضح أنه "لم تكن أرضية مشروع الدولة مستقرّة، بل كانت متداعية بالأساس، حيث إن قدرة القيادة الفلسطينية على النهوض بها مقيدة بشدة، كما هي قدرة المجتمع المدني الفلسطيني على تعزيز استقلالية دولة فلسطين وسيادتها الحقّة، وضمان أن الفلسطينيين كافة، بمن فيهم اللاجئون ومواطنو إسرائيل، يتمتعون بحقوقهم الأساسية"، وأن هذا التداخل والصراع قد أضعاف بوصلة العمل، وخلق حالة من الفوضى وعدم الأمان، فالوصول إلى المصالحة الوطنية، باعتبارها صيغة للتفاهم بين أبناء الوطن الواحد، هدفه الوصول إلى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمتته، ووضعه على الطريق الصحيح، واستكمال المشروع التحرري.

"هاي مش عيشة"

"ما بدي أولادي يظلوا بالبلد ... برة أكثر أمان إلهم"

"الناس همها فالفق ثمها".

إن درجة القهر التي تسكن أصوات النساء الفلسطينيات من المستويات المجتمعية كافة، والناجمة عن الوضع السيئ الذي آلت إليه الأوضاع إثر الانقسام، تقتضي بلورة سياسات لتوحيد جميع الجهود والمسااعي لمواجهة الأخطار المحدقة بمصير الشعب الفلسطيني بأطيافه كافة وقضيته الوطنية. ولا مجال للشك في أن الانتقال من المفاهيم الضيقة، القائمة على الفئوية والاستفراد، إلى رؤية سياسية مجتمعية، تساهم في حالة السلم الأهلي والتضامن، وتضمن حقوق المواطنين كافة، والمرأة تحديداً، التي تم تهميشها وتهميش دورها وقدرتها على إحداث الضغط والتأثير، يتضمن تفعيل لجان إنهاء الانقسام، وإشراك النساء فيها دون إبطاء أو قيد للوصول إلى مصالحة مجتمعية تمكينية للمجتمع باتجاه مواجهة والاشتباك في القضايا التحررية مع المستعمر.

<sup>18</sup> استندت ورقة السياسات في إعدادها على ورشة نقاش مع مجموعة من النساء الفلسطينيات.

وتأكيداً على ما تم ذكره، فإن أي منظور للمصالحة الوطنية والمجتمعية، ما لم يتم إدماج منظور النوع الاجتماعي بشمولية كركيزة للعمل السياسي، يبقى قاصراً، فأقصاء النساء من المشروع السياسي التحرري يحتاج إلى إعادة صياغة منظور العمل والسياسة في الحالة الفلسطينية.

وعليه، نرى أجندة سياساتية تتضمن رؤى عملية من خلال مسارات العمل التالية:

#### أولاً. خطاب نسوي يحاكي فئات المجتمع المختلفة:

- خطاب نسوي تنوعي ونوعي؛ قيمة إضافية لتشكل أجندة عمل مشتركة، فتعدد الخطابات النسوية يعزز المشترك للعمل بصيغ وتحالفات أوسع.
- محاكاة الواقع والانطلاق من الخاص إلى العام، من خلال تبني العمل مع القاعدة المجتمعية والمفاعيل المجتمعية محلياً ومناطقياً ووطنياً؛ أي الانطلاق من العمل مع النخب إلى القاعدة العريضة من النساء.
- الجراءة في تبني مواقف تحاكي المجتمع المحلي لصناعة القرار والحقوق، وإعطاء الخطاب صفة المقاومة والاشتباك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً نحو منظور يقود إلى التغيير.
- توصيات ورسائل قصيرة تبرز وتتبنى ممارسات نسوية مختلفة، ورسائل تؤكد -على سبيل المثال- أن المرأة الأقل فساداً، وهي الأمل للمشاركة وتعزيز منظورها في السلم الأهلي طبقياً ووطنياً.

#### خطوات عملية:

- تطوير ورقة موقف برؤية نسوية تتبنى مواقف بخطاب مختلف، تضع كلاً أمام مسؤوليته، تحت شعار "الوطن أكبر من الجميع".
- عقد لقاءات قاعدية ضاغطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل "وفاق"، بحيث تكون تلك اللقاءات تحت عنوان وبرنامج مشترك لنقاش ورقة الموقف، التي تحمّل الأطراف المختلفة مسؤوليتها لإنجاز المصالحة.
- حملة إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، تؤكد على إشراك النساء ودورهن في تعزيز المصالحة المجتمعية.
- إيصال صوت النساء إلى صناعات القرار عبر رسالة الموقف.

#### ثانياً. منظور جندي قائم على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات، وهذا بحاجة إلى:

- العمل من القاعدة المجتمعية، حيث تتشكل منطلقات العمل تلك برؤية وقوة ضاغطة متشبثة برؤية الفئات القاعدية.

- أن توطر تلك الحوارات والرؤية القاعدية لتحالفات وتشبيكات مع الفواعل المجتمعية على مستوى محلي ومناطقي.
- أن يشكل تحالف القاعدة المجتمعية مع الفواعل المجتمعية والسياسية رؤية للضغط على صناع القرار والمؤثرين باتجاه تغيير مسار التفكير في المصالحة، وإنهاء الانقسام والتصاقه بهجوم ورؤية القاعدة المجتمعية.

#### خطوات عملية:

- إنشاء شبكات مناطقية من قبل لجنة وفاق تحت هدف استراتيجي، وهو "تحقيق المصالحة المجتمعية".
- عقد ورش حوارية تقودها تلك الشبكات المناطقية مع الفواعل المجتمعية والسياسية تحت شعار رسالة الموقف "المصالحة المجتمعية ولتتحمل الأطراف مسؤوليتها".
- الاتفاق على يوم تحت شعار "إسماع صوتنا" في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن الوقت قد حان لتحقيق الإرادة الشعبية وتحقيق السلم والمصالحة المجتمعية.

ثالثاً. الانتقال من ردة الفعل الإشكالية إلى الفعل الممارس على الأرض: من المؤكد، وضمن ورقة الحقائق، أن النساء هن من يدفعن فاتورة الانقسام من حيث المعاناة والهجم والظلم، سواء أكان ذلك يمسهن بشكل مباشر أم غير مباشر، وعليه يحتاج هذا إلى:

- صياغة لمشروع الحوار والجدل حول قضايا المصالحة الوطنية والمجتمعية، باعتباره مشروعاً سياسياً نسوياً يتم التعاطي معه، بشكل فعال ومؤثر، ومؤطر برؤية قاعدية مجتمعية: فالقدس لها واقعها، والأغوار عليها تبعات، والللاجئون، والكل الفلسطيني في السياق القائم له تداخلاته، فعملية الإقصاء لن يتم تجاوزها دون مشروع سياسي نسوي.
- تراكمية العمل والفعل مع المكونات المجتمعية المختلفة، وآليات ضغط، والانتقال من الآليات الناعمة إلى الاشتباك، فالحديث عن المصالحة المجتمعية يجب أن ينبع من كونه مشروعاً تحريراً قائماً على الأمن الإنساني.
- كسر حالة الاحتكار حول المصالحة كحالة ضيقة شخصية، إلى حالة مجتمعية عامة، من خلال الانتقال إلى الفعل المجتمعي القائم على القاعدة المجتمعية.

#### خطوات عملية

- أن تتضمن الحملات الإعلامية أصوات النساء من القدس والمخيمات والأغوار، وتعكس تبعات غياب المصالحة على الإنسان الفلسطيني، على سبيل المثال: أوضاع الناس في الأغوار، القدس وما تتعرض له، المخيمات الفلسطينية، واقع النساء وتبعات الانقسام عليها... إلخ.
- أن يكون هناك فعل متواصل؛ سواء إعلامي أو لقاءات ميدانية، وبخاصة مع الأسر الأكثر انكشافاً

#### رابعاً. سياسات ورؤى نحو الفعل على الأرض من خلال:

- الحديث عن سياسات استباقية وليس كردود فعل، والانتقال من الفعل وليس العمل بردود الأفعال.
- تشكيل لجنة تشاورية على مستوى قاعدي، ومؤثرين بين الضفة وغزة، تتبنى الخطاب المختلف، وتعمل بشكل فعلي على الأرض.
- تشكيل لجنة مصالحة نسوية بين الضفة وغزة والشباب والداخل المحتل، تبدأ بالحوار وتكوين لجنة مصالحة ظل، تأخذ قرارات عملية وتنفذها على الأرض.
- التأثير بآليات عملية وفعلية على الأحزاب السياسية، ضمن آليات ضغط، والذهاب إلى حالة ضغط مشتبكة ورؤية نسوية للتأثير على القرار.
- التخطيط ليوم نسوي انتفاضي في المناطق الفلسطينية المختلفة كحراك، والانتقال من المركز إلى الهامش، وأن تكون الجهود ذات قيمة، إلى جانب مواصلة جهود تراكمية تبنى وتدعم بعضها البعض.

#### خطوات عملية:

- عقد لقاءات مع قادة الأحزاب السياسية، وأعضاء اللجنة التنفيذية، وبخاصة من الشبكات المنطقية، ووافق، بهدف إسماع أصوات النساء لصناع القرار السياسي، وعلى مستويات مختلفة.
- أن تتجمع كافة الجهود المنطقية واللقاءات بيوم نسوي فلسطيني هدفه إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة المجتمعية من منظور العدالة الاجتماعية.

#### خامساً. تحالفات تضمن مصالح ورؤية الفئات الهامشية والمقصية من الحقلين السياسي والاقتصادي:

- بناء تحالفات برؤية نسوية مع الرجال والشباب والفقراء والمزارعين والأطفال كضرورة، فنضالنا هو طبقي وطني، نضال مجابه ومكافح للنخب المهيمنة اقتصادياً وسياسياً.
- الانتقال في الخطاب النسوي والقاعدي من دور الضحية إلى دور الفاعلات، من خلال التمكين وفتح مساحات للعمل والحوار التشاركي مع مختلف الأطياف والفئات والفواعل المجتمعية.

#### خطوات عملية:

- التنسيق المنطقي كشبكة جامعة لأصوات الفقراء والشباب والأطفال، بحيث يحمل هذا الخطاب المتنوع الأصوات المتنوعة المجتمعية، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية.

#### سادساً. مشروعنا سياسي تحرري ونضالي جامع باتجاه السلم والأمن المجتمعي:

- إن أي منهج لتغيير السياق القائم، ينطلق من محاكاة القاعدة المجتمعية بأولوياتها وتجربتها وخبرتها ومعاناتها وتظلماتها؛ التغيير المبني على الاحتياجات، والتجربة، والهم اليومي للناس، والعوز، والفقر.
- إن أهمية مغازلة الناس باحتياجاتهم وخبرتهم وتجربتهم وتظلماتهم، يؤسس للمشروع السياسي التغيير القادر على تعزيز التشاركية المجتمعية، والعمل المشترك الضاغط على المهيمنين في الحالتين السياسية والاقتصادية.

#### خطوات عملية:

- إن العمل المباشر مع القاعدة المجتمعية؛ سواء أكان إعلامياً، أم من خلال الحوار، يشكل أداة رافعة للصوت، هذا الصوت يشكل آلية رئيسية للتشبيك، من خلال بناء منتديات محلية مناطقية تناقش قضايا الناس في ثلاثة محاور:

  1. واقع الناس المعيشي والاقتصادي ومقارنته مع الانقسام وغياب الحوار والسلم المجتمعي.
  2. تبعات الانقسام على الناحية المجتمعية؛ سواء في الاستقطاب أو تبعات الاستقطاب على حالة الشرح المجتمعي.
  3. واقع الناس السياسي، وبخاصة ممارسات الاحتلال اليومية على حياتهم، وكيف أن الانقسام والشرح المجتمعي أوجد حالة من عدم الاهتمام من الفواعل السياسية بقضاياهم.

#### سابعاً. الاستثمار بالمساحات والمنابر المختلفة المتاحة على مستويات قاعدية للتشديد الجماهيري الفاعل:

- الاستثمار بالمساحات والآليات والمنابر والأذرع التي من الممكن التحالف والعمل معها، فالشباب ودورهم أساسي في أرضية السلم المجتمعي والأهلي على سبيل المثال.
- أهمية النقاط اللحظة في المناسبات الوطنية والحركات، وبخاصة تلك التي تتبنى وتشكل حالة اشتباك مع المستعمر، أو حالة اشتباك في حقوق محلية اقتصادية واجتماعية وسياسية، والحديث عن نماذج نسوية فاعلة منطلقة من المجتمع المحلي (كحراك الضمان الاجتماعي).
- العودة إلى الجذور والأصلاية المرتبطة بالقيم والفكر الإنتاجي لتشكيل بدائل، حيث يتطلب ذلك فضح ممارسات وأعمال مصالح النخب الاقتصادية والسياسية، التي باتت مستفيدة من الحالة القائمة وأصبح الانقسام السياسي هو مشروع ربحي للفساد والاستثمار.

#### خطوات عملية:

- أماناً كنساء مساحات كثيرة يمكن الاستثمار فيها، منها تلك المساحات المرتبطة بالمحاور التالية:

1. تتنوع خبرات وعلاقات عضوات وفاق، حيث لكل منهن علاقاتها المؤسساتية والسياسية والمجتمعية. على عضوات وفاق الاستثمار في تلك المساحات، ولهدف ما تسعى لجنة وفاق لتحقيقه.
2. هناك حالة شبه مستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة لنشاطات ومؤتمرات لمؤسسات، وعضوات وفاق على علاقات موسعة، وتواصلهن واستثمارهن لتلك المساحات يسهل عليهن إيصال رسالتهن.
- أهمية تطوير ورقة معلوماتية "انفوجرافيك" حول الربح والخسارة من الانقسام، تبيين الطبقات المستفيدة من استمرار حالة الانقسام.

### ثامناً الشروع بالمساءلة والمحاسبة:

- إن موضوع المحاسبة والمساءلة تنطلق من العمل الجماعي والمسؤولية الاجتماعية؛ أن يقف كل أمام مسؤولياته، وتتم محاسبته ومعاقبته سواء على مستوى محلي أو مناطقي أو وطني.
- تحتاج المساءلة والمحاسبة الترابط ما بين الهم اليومي للإنسان الفلسطيني، والمشروع التحرري الوطني، فالتغلب على المعوقات والإشكاليات اليومية، يعزز من التشاركية في المشروع التحرري الإنساني الفلسطيني.
- يتطلب ذلك تعزيز التضامن والحماية المجتمعية؛ فالعمل على تحويل الهموم الفردية والخاصة إلى هموم جماعية كمنطلقات عمل لتشكيل حالة عامة وحراك عام، يعزز من منظور التضامن والحماية المجتمعية.

### خطوات عملية:

- أن يتضمن عمل الشبكات المناطقية آليات حماية خاصة للنساء، سواء من خلال عمل المنتديات، أو التحالفات مع الفواعل المجتمعية.
- تطوير آليات محاسبة مجتمعية لضمان الحماية المجتمعية، ومحاسبة أي تجاوزات تمس الأمن المجتمعي.
- تشكيل محاكم مجتمعية تقوم بمحاكمات شعبية، تتشكل منها مواقف شعبية حول المتجاوزين للمصالح المجتمعية والسلم الأهلي.

## المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية والمجتمعية: الواقع والتحديات

تتناول الورقة موقف "القواعد النسائية" من موضوع المصالحة الوطنية والاجتماعية في سياقين: الأول، دور المرأة الفلسطينية في إنهاء الانقسام الفلسطيني وإتمام المصالحة الوطنية والاجتماعية؛ الثاني، التحديات والإجراءات التي تواجهها النساء في كل من قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة استمرار الانقسام السياسي.

تهدف الورقة إلى تمكين المرأة الفلسطينية، كشريك أساس، لترسيخ قيم وأهداف المصالحة الوطنية والمجتمعية، من خلال إشراكها في حوارات المصالحة، ومشاركتها في تعزيز قيم المصالحة والتسامح والتعايش السلمي، على الرغم مما يقع عليها من إجراءات وسياسات تعسفية نتيجة الانقسام.

تستعرض الورقة في محورها الأول المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية، والدور التي قدمته خلال سنوات الانقسام، وما تتطلع إليه مستقبلاً. بينما تتعرض في محورها الثاني إلى المرأة الفلسطينية والمصالحة المجتمعية، وما يتعلق بدورها في معالجة الآثار الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. أما في محور الثالث والأخير، فتناقش الورقة تداعيات الانقسام على المرأة الفلسطينية ببعدي الوطني والاجتماعي. وتنتهي الورقة بمجموعة من الاستنتاجات، وهي خلاصة موقف "النساء القاعديات".

### المحور الأول: المرأة الفلسطينية والمصالحة الوطنية

إن المرأة شريك مساوٍ للرجل في النضال الوطني، والقضايا الوطنية، تقع على عاتقها الكثير من الأدوار لترسيخ قيم المصالحة الوطنية والمجتمعية. كما إنها لم تكن طرفاً في الانقسام السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس"، وهي غير مشاركة في صناعة القرار الفلسطيني بدرجة عالية، على الرغم من أنها تسعى جاهدة لإقناع من في السلطة بدورها وقدرتها على المشاركة وصناعة القرار.

إضافة إلى ذلك، فشلت جميع محاولات المنظمات النسوية للمشاركة في حوارات المصالحة، كما فشلت الحوارات نفسها في إتمام المصالحة الوطنية والاجتماعية. فقد أوضحت ورقة موقف مؤسسة مفتاح حول "مشاركة المرأة في المصالحة" العام 2017، أن كافة جولات الحوار بين القوى والفصائل الفلسطينية، اقتصرت على المعالجات السياسية المراعية لمصالح القوى السياسية، وتجريدها من أبعادها الاجتماعية،

واقصاء القوى الاجتماعية المتأثرة من الانقسام، مستبعدة ممثلي المجتمع المدني، وفي مقدمتهن النساء عن جلسات الحوار والتفاوض التي جرت في عواصم عربية، أو في داخل الوطن.<sup>19</sup>

على الرغم من ذلك، يقع على عاتق المرأة دور مهم لإنهاء حالة الانقسام ومعالجة مخلفاته الاجتماعية، وهي تقدم دوراً استثنائياً في ممارسة هذا الدور والتعاطي من نتائج الانقسام الحاصل، حيث إنها أحد مكونات المجتمع الفلسطيني الأساسية، بل هي نصف المجتمع بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث تتجاوز نسبة المرأة 49.2% من مجموع السكان، وعلى الرغم من ذلك، فإن الضعف يعترى النساء من حيث التمثيل والمشاركة في صناعة القرار.

ثمة توجه دولي عام على اعتبار المرأة عنصراً فاعلاً ورئيساً في تحقيق الأمن والسلام، ومنع النزاعات وحلها، وبناء السلام. وقد أقرت الأمم المتحدة في قرارها الصادر عن مجلس الأمن رقم "1325" العام 2000، أن المرأة تتأثر بالنزاعات، وبالتالي يتوجب تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها.<sup>20</sup> من حق النساء المشاركة في حوارات المصالحة الوطنية والمجتمعية، وعلى الرغم من عدم حصولهن على حقوقهن، لم يقفن مكتوفات الأيدي طوال سنوات الانقسام، فقد قدمت المرأة الفلسطينية مثلاً يحتذى به في رآب الصدع الفلسطيني من خلال برامج عمل مختلفة.

وبالتقييم الميداني والسياساتي لعمل المرأة الفلسطينية، نجد أن هناك العديد من التظاهرات والفعاليات التي خاضتها النساء ضد الانقسام، ومطالبتهن الدائمة في إتمام الوحدة الوطنية، في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ولعل الحدث الأبرز لعمل النساء الجمعي، إن كان على مستوى المؤسسات، أو الأفراد، أو المناطق الجغرافية، وقفة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وبمشاركة كافة الأطر والمؤسسات النسوية، حيث دعا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى التظاهر والاحتجاج يوم الثلاثاء من كل أسبوع في الفترة الممتدة بين "تشرين الأول 2012 حتى حزيران 2014"، رافعة شعارات تطالب بإنهاء الانقسام في قطاع غزة، وتعرضت المتظاهرات للقمع والتفريق من قبل شرطة حماس،<sup>21</sup> واستمرت تلك الوقفات حتى توقيع اتفاق الشاطئ العام 2014.

<sup>19</sup> مفتاح. مشاركة المرأة في المصالحة، ورقة موقف، فلسطين- رام الله، حزيران 2017.

<sup>20</sup> قرار مجلس الأمن الدولي، رقم 1325 الذي اتخذته المجلس في جلسته 4213 في 31 تشرين الأول 2000.

<sup>21</sup> يحيى قاعود. "نحو سياسات لتفعيل دور منظمات وأطر المجتمع المدني بتحقيق الوحدة الوطنية"، ورقة تحليل سياسات عامة مقدمة للمؤتمر الوطني "الرزمة الشاملة طريق الوحدة الوطنية"، 29 آب 2018، ص 7.

يضاف إلى ذلك، موقف النساء الواضح في إنتاجتهن المعرفية والمطلبية، واستمرارية عملها لإنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية والمجتمعية، وذلك على الرغم من كافة الصعوبات والتحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية بشكل عام، والأطر والمنظمات النسوية بشكل خاص.

### المحور الثاني: المرأة الفلسطينية والمصالحة المجتمعية

يتردد مصطلح المصالحة دائماً في المناقشات العامة وأثناء التحول الانتقالي نحو الديمقراطية في فترة ما بعد النزاعات. وتعد المصالحة المجتمعية؛ سواء أكانت بين المجتمعات المتجاورة أو المجموعات المتنازعة عرقياً أو دينياً أو سياسياً، فكرة مجردة. علاوة على ذلك، ثمة اتفاق عام على أن السعي إلى تحقيق المصالحة عملية طويلة الأجل. واعتماداً على سياق معين، والتواجد داخل هذا السياق، يمكن أن تبدأ عملية المصالحة من نقاط انطلاق مختلفة، كالمفاوضات مثلاً.<sup>22</sup>

تجدر الإشارة إلى أن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، أصدر دليلاً بعنوان "المصالحة بعد الصراعات العنيفة". ويوضح الدليل أهم الدروس المستفادة فيما يتعلق بموضوع المصالحة. ويقر الدليل بأنه ليس ثمة طريق واحد لتحقيق المصالحة، ولا نستطيع أن نحكم على المصالحة بأكملها بالنجاح أو الفشل. ويشير الدليل إلى ثلاث مراحل رئيسية لعملية المصالحة: وهي القضاء على الخوف، تعقبها مرحلة بناء الثقة، ثم مرحلة خلق روح التعاطف مع الآخرين.<sup>23</sup>

عند إسقاط المصطلح وما يعنيه على واقع النساء ودورهن، سوف نجد المرأة تعمل في بيئة انقسامية، وهذه البيئة تركت آثاراً عميقة في مناحي الحياة كافة، لاسيما تحقيق الأمن والسلم المجتمعي، إضافة إلى ذلك، ما اشتمله المصطلح، هو حاصل فعلاً من النساء الفلسطينيات "راجع ما ورد في ورقة الحقائق".

في الحقيقة، لن ينتهي الانقسام السياسي بكافة آثاره السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دون عمل جاد ومشاركة المرأة الفلسطينية، إضافة إلى انعدام فرص تحقيق المصالحة بجلسة حوارية واحدة؛ أي إن المصالحة الفلسطينية، تحتاج روافع وحوامل لها، أهمها المصالحة المجتمعية. فالمصالحة المجتمعية مدخل للمصالحة السياسية، وعندما تتم معالجة آثار الانقسام السياسي اجتماعياً، من خلال فتح قنوات حوار دائمة بين كافة فئات الشعب، لاسيما الفئات المختلفة فكرياً وأيديولوجياً، سوف تتعزز القواسم المشتركة للمجتمع، وتوجه كافة الطاقات نحو التناقض الرئيس-الاحتلال.

<sup>22</sup> مارك فريمان. إنجاح المصالحة: دور البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي، 2005، ص 9.

<sup>23</sup> المرجع السابق.

حتى يتسنى لنا ذلك، هناك ضرورة ملحة لإعادة تعريف مصطلح المصالحة الاجتماعية، لإعادة بناء الإنسان الفلسطيني، وترميم الدمار النفسي، والاجتماعي، والفكري، والثقافي، الذي لحق بالنساء والرجال على حد سواء، وبجيل الشباب والأطفال، وهو الأكثر أهمية، فأعمار الإنسانية والحس الإنساني من قبل النخب السياسية، هو المعنى الحقيقي للمصالحة المجتمعية.<sup>24</sup>

هذا يقودنا إلى مراكمة الإنجازات في سبيل تحقيق المصالحة المجتمعية، لاسيما النساء الفلسطينيات حتى يثبتن وجهة نظرهن وقدرتهن على العمل الفعلي، ولا يكون دورهن فقط تكميلياً لما يقوم به الرجل. وقد أعدت دراسة استطلاعية من قبل مؤسسة المبادرة الوطنية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي "مفتاح" وجمعية الثقافة والفكر الحر العام 2016، تشير إلى أهمية دور النساء في القرار السياسي، حيث بينت نتائجها أهمية دور النساء، واعتبر 42% من المستطلعين أن هذا الدور مهم جداً، فيما اعتبر 35% بأنه مهم إلى حد ما، فيما أجمع المستطلعون تقريباً على الدور الكبير للنساء في تماسك الأسرة والمجتمع، واعتبر 99% منهم أن مساهمة النساء في تماسك الأسرة مهم. كما يعتقد 99% بأن دور النساء مهم في تماسك المجتمع.<sup>25</sup>

أما بخصوص تقييم دور النساء في المصالحة الوطنية، فبينت النتائج أن الغالبية لا تعترف بأهمية دور النساء في المصالحة، حيث يعتقد 36% من المستطلعين بأن للنساء الفلسطينيات دوراً فعلياً في لقاءات المصالحة. وفي المقابل، يعتقد 57% بأنه لا يوجد للنساء دور في هذه اللقاءات، ويجب نحو 9% بأنهم لا يعرفون إن كان للنساء دور أم لا.<sup>26</sup> وهذا يحتاج إلى توسيع القاعدة النسوية، والتشبيك مع كافة الأطر والمؤسسات النسوية، لتغيير الصورة النمطية السلبية لدى النساء أولاً، والمجتمع ثانياً.

### المحور الثالث: تداعيات الانقسام على المرأة الفلسطينية

من المفارقات الواضحة بعد عرضنا السابق في هذه الورقة لدور المرأة في المصالحة الوطنية والمجتمعية، أنها تدفع ثمن نتيجة الآثار السلبية لما أنتجه الانقسام السياسي. وهذا لا ينطبق على الفلسطينيات وحدهن. فالنساء في جميع أنحاء العالم يواجهن تحديات هائلة لمشاركتهن في عمليات بناء السلام، وترجمة الصكوك القانونية إلى حقوق حقيقية، وإحداث تغيير ملموس. وفي كثير من الأحيان، تتعرض

<sup>24</sup> هداية شمعون. تطوير مشاركة المرأة في المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في السياق الفلسطيني بعد تسع سنوات من الانقسام الداخلي، دراسة وردت في كتاب: دور المرأة في النظام السياسي والحوارات الوطنية والمصالحة المجتمعية، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، رام تشرين الثاني 2016، ص 67.

<sup>25</sup> وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا. غزة: دعوة لمأسسة دور النساء نحو المصالحة الوطنية وتحقيق السلم الأهلي، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، نشر بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2016.

قدرة المرأة في التأثير بشكل فعال في عمليات بناء السلام، إلى التهديد أو العنف القائم على أساس الجنسية، ونوع الجنس، الأمر الذي تصاعد، بشكل شائع، أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، فضلاً عن استمرار العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة الكامل في العديد من البلدان.

وفي كثير من الأحيان، لا تُمثّل المرأة تمثيلاً كافياً في مستويات صنع القرار، ولا تشارك في مفاوضات السلام، والاتفاقات والمنظمات النسائية الشعبية ومبادراتهن للسلام يتم تهميشها أو تجاهلها. كذلك، غالباً ما يتم تجاهل قضايا المساواة بين الجنسين في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وهذا يتطلب جهداً نسوياً كبيراً في المراحل القادمة حتى تحقق المرأة الفلسطينية ما تصبو إليه.

### الخلاصة

نستخلص من عرضنا السابق أن النساء الفلسطينيات أمام قضيتين متشابكتين، وهما: الانقسام الفلسطيني، وتأثيراته المجتمعية.

**الأولى** لا تسمح النخب السياسية بمشاركة المرأة في إنهاء الانقسام وإتمام الوحدة الوطنية، على الرغم من محاولاتها المتكررة لأن تكون طرفاً فاعلاً مع طموحات أطراف فلسطينية أخرى - منظمات مجتمعي مدني، وأحزاب فلسطينية بجانب حركتي "فتح" و"حماس".

**أما الثانية**، فالمرأة الفلسطينية ضحية للتأثيرات المجتمعية السلبية، لكنها غير مستسلمة؛ تتحدى كافة المعوقات القائمة، وتحاول بكل الوسائل والسبل أن تقوم بدورها في تعزيز مفاهيم الأمن والسلم المجتمعي، على الرغم من تجاهل النخب السياسية الفلسطينية لهذا الدور.

يتضح مما سبق أن المرأة الفلسطينية تواجه واقعا المعاش بكل الوسائل والسبل لمعالجة إشكاليات المجتمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية، لا لتثبيت وجودها وقدرتها على صنع القرار، فهي التحررية، والضحية، والعاملة في آن.

لذلك، يتوجب على المنظمات النسوية، وبمشاركة كافة الأطر ومنظمات المجتمع المدني، توعية القواعد النسوية في كل المناطق، وبخاصة المهمشة، لزيادة فاعلية ودور النساء من جانب، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بدور النساء الأساسي والمهم من جانب آخر، وذلك من خلال:

- زيادة وعي النساء بدورهن وأهميته، والمشاركة النسوية الواسعة في النقاشات حول القضايا الوطنية والمجتمعية.

- إعداد برامج تدريبية وتنقيفية تستهدف رفع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي، وتأهيل القواعد النسائية خلق حالة نسوية عريضة قادرة على مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية.
- التشبيك والمشاركة ما بين الأطر والمنظمات النسوية كافة من جانب، وأطر ومنظمات المجتمع المدني من جانب آخر، فقضية المرأة الفلسطينية ودورها لا تخصها وحدها، والتنمية السياسية لا تقام على أفراد دون سواهم في المجتمع الواحد.